This guidance was withdrawn on 1 April 2022

The information in this guidance has been superseded by Infection prevention and control in adult social care: COVID-19 supplement.

Department of Health & Social Care

الاستجابة لـ COVID-19

الإطار الأخلاقي للرعاية الاجتماعية للبالغين

2020/03/12

المحتويات

مقدمة.....2
كيفية استخدام إطار العمل.....2
القيم والمبادئ.....4
1. الإحترام.....4
2. المعقولية.....4
3. التقليل من الضرر.....5
4. الشمولية.....5
5. المساءلة.....6
6. المرونة.....7
7. التناسب.....7
8. المجتمع.....8

مقدمة

سيكون لتفشي فيروس كورونا (COVID-19) الحالي ، والذي بدأ في ديسمبر 2019 ، آثارًا كبيرة على خدمات الصحة والرعاية في المملكة المتحدة. كما هو موضح في خطة عمل فيروس كورونا Coronavirus Action Plan، المنشورة في 3 مارس 2020، خططت أنظمة الرعاية الصحية والاجتماعية في المملكة المتحدة على نطاق واسع على مر السنين لمواجهة جائحة ومستعدون جيدًا لتقديم حماية كبيرة للجمهور. بالطبع ، سيتم تصميم الاستجابة الدقيقة لـ COVID-19 وفقًا لطبيعة وحجم وموقع التهديد مع تطور فهمنا لذلك.

تواجه السلطات المحلية والقوى العاملة في مجال الصحة والرعاية قرارات صعبة كل يوم، ومع ذلك، فإن التخطيط والاستجابة لـ COVID-19 أثناء تطوره سيتطلب بلا شك اتخاذ قرارات صعبة في ظل ضغوط جديدة واستثنائية مع محدودية الوقت أو الموارد أو المعلومات. قد تكون هذه القرارات شخصية ، تتعلق بأسرنا ومقدمي الرعاية لدينا ومجتمعاتنا ، أو يكون لها تأثيرات أوسع على تنظيم وتقديم خدمات الرعاية الصحية لدينا. يجب اتخاذ القرارات وفقًا للقانون والتوجيهات الرسمية الصادرة والمعمول بها في ذلك الوقت ، وأثناء الوفاء بالواجبات القانونية والمسؤوليات المهنية.

يهدف إطار العمل هذا إلى تقديم الدعم لتخطيط الاستجابة المستمرة واتخاذ القرار لضمان إيلاء اعتبار كبير لسلسلة من القيم والمبادئ الأخلاقية عند تنظيم وتقديم الرعاية الاجتماعية للبالغين. إدراكًا للضغوط المتزايدة والطلب المتوقع، قد يصبح من الضروري اتخاذ قرارات صعبة حول كيفية إعادة توجيه الموارد حيث تشتد الحاجة إليها وتحديد أولويات احتياجات الرعاية الفردية. يهدف إطار العمل هذا إلى أن يكون بمثابة دليل لهذه الأنواع من القرارات ويعزز اعتبار أي ضرر محتمل قد يتم التعرّض له، واحتياجات جميع الأفراد، دائمًا ما تكون مركزاً لعملية صنع القرار. يجب إعطاء نفس القدر من الاهتمام والاحترام لجميع الأفراد وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم والمجتمعات، فضلاً عن المهنيين والمتطوعين الذين سنعتمد عليهم لضمان تقديم خدماتنا وطموحاتنا.

نظرًا لأن تفشي المرض يؤثر على المجتمع ككل، فسيكون لكل فرد دوره في دعم الاستجابة الحالية والمستقبلية. من الضروري أن يعمل المهنيون والمنظمات والوكالات العامة معًا على المستوى المحلي والوطني، وأن تكون أنشطة التخطيط والاستجابة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي جيدة التنسيق. يجب الاحتفاظ بسجلات مناسبة للقرارات التي يتم اتخاذها ومبرراتها لضمان المساءلة ومشاركة التعلم مع الآخرين خلال وأثناء تطور تفشي المرض.

تم تعديل هذه الوثيقة وتحديثها من الإطار الأخلاقي الذي طورته لأول مرة اللجنة المعنية بالجوانب الأخلاقية لوباء الإنفلونزا في عام 2007، والذي تمت مراجعته لاحقًا من قبل وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في عام 2017.

كيفية استخدام إطار العمل

يستهدف هذا الإطار المخططين وصانعي السياسات الإستراتيجيين على المستوى المحلي والإقليمي والوطني لدعم تخطيط الاستجابة وتنظيم الرعاية الاجتماعية للبالغين أثناء تطور COVID-19. كما يهدف إلى دعم عمل المهنيين وغيرهم في القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية الذين يطورون السياسات ويستجيبون لتفشي المرض، بما يتماشى مع قواعد السلوك واللوائح المهنية الخاصة بهم. يمكن أيضًا تطبيق هذه المبادئ على نطاق أوسع في قطاع الرعاية الاجتماعية.

الرعاية الاجتماعية هي خدمة مقدمة محليًا ومبنية على فهم مفصل للأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم وثقافاتهم. يشكل الأخصائيون الاجتماعيون والمعالجون المهنيون والممرضات المجموعة المهنية الأساسية ولديهم مسؤوليات ومساءلات واضحة تجاه القواعد والمبادئ التوجيهية المهنية الخاصة بهم. سيكون القادة المهنيون المحليون، مثل الأخصائيين

الاجتماعيين الرئيسيين والمعالجين المهنيين الرئيسيين، أساسيين في ضمان تطبيق هذا الإطار وفهمه. على هذا النحو ، يجب استخدام مهارات هؤلاء المهنيين للمساعدة في تطوير ومراجعة العمليات المتفق عليها محليًا.

بالطبع، جنبًا إلى جنب مع الاعتبارات الأخلاقية، سيتطلب كل قرار مراعاة رفاهية الفرد والمصلحة العامة العامة والموارد المتاحة. يجب أن تعمل القيم والمبادئ كنقطة انطلاق لتوجيه عملية صنع القرار، مدعومة بآراء المهنيين الرئيسيين، والتعاون عبر التخصصات والمنظمات، ومدى المعلومات المتاحة في كل ظرف معين. ترتبط القيم والمبادئ الأخلاقية بنفس القدر بمن هم بحاجة إلى رعاية اجتماعية والذين قد يواجهون ضعفًا متزايدًا، والذين قد يحتاجون إلى رعاية اجتماعية، والقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية الذين قد يواجهون أعباء جديدة وغير متوقعة عند اتخاذ قرارات صعبة و توفير الرعاية والدعم أثناء وأثناء تطور مرض كوفيد -19.

قد يكون من المفيد استخدام إطار العمل كقائمة مراجعة لضمان مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، ومع ذلك، فإن القيم والمبادئ الموضحة في هذه الوثيقة ليست شاملة. عند تنفيذ القيم والمبادئ الأخلاقية في ظروف ملحة وغير مؤكدة، قد تواجه توترًا بينهما مما يتطلب إصدار حكم على المدى الذي يمكن فيه تطبيق قيمة أو مبدأ معين في سياق كل قرار معين. في جميع الحالات، يجب استخدام الاحترام والمعقولية كمبدأين أساسيين يُرتكز عليهما ويوجهان التخطيط ويدعمان الأحكام.

القيم والمبادئ

يوضح هذا القسم كل قيمة ومبدأ أخلاقي والإجراءات المرتبطة بها وأفضل الممارسات عند النظر فيها وتطبيقها. يجب أخذ هذه الأمور في الاعتبار جنبًا إلى جنب مع مدونات السلوك المهني وأحدث الإرشادات والتشريعات الرسمية أين وكيف تنطبق هذه. تم ترقيم المبادئ لسهولة الرجوع إليها ولكن لم يتم ترتيبها حسب الأهمية وليست شاملة - لا توجد إجابات مطلقة لاتخاذ القرارات الصحيحة أو الأكثر أخلاقية.

عندما تكون الموارد محدودة وهناك زيادة كبيرة في الطلب، فقد لا يكون من المجدي النظر في جميع المبادئ أو الإجراءات الواردة أدناه. يجب النظر في كل مبدأ إلى أقصى حد ممكن في سياق كل ظرف مع إدارة المخاطر المناسبة واعتبارات رفاهية الفرد والمصلحة العامة والمعلومات والموارد المتاحة.

1. الإحترام

يُعرَّف هذا المبدأ على أنه الاعتراف بأن لكل شخص وحقوقه الإنسانية وخياراته الشخصية وسلامته وكرامته أمورًا مهمة.

لضمان معاملة الناس باحترام، يجب على من يتخذون القرارات:

- ☐ إتاحة الفرصة للأشخاص للتعبير عن آرائهم في الأمور التي تؤثر على رعايتهم ودعمهم وعلاجهم
- ☐ احترام اختيارات الناس الشخصية قدر الإمكان، مع مراعاة وتواصل الآثار المترتبة على الحاضر والمستقبل
- ☐ جعل الناس على اطلاع قدر الإمكان بما يحدث أو ما هو متوقع حدوثه في أي ظرف من الظروف
- ☐ عندما يفتقر الشخص إلى الأهلية (على النحو المحدد في قانون القدرات العقلية)، يجب التأكد من مراعاة مصالح الشخص الفضلى واحتياجات الدعم من قبل المسؤولين أو لديهم السلطة القانونية ذات الصلة لاتخاذ القرار نيابة عنهم
- ☐ السعى جاهدين لدعم الناس للحصول على ما يحق لهم، مع مراعاة الموارد المتاحة، وضمان وجود حكم عادل ومبرر واضح لأية قرارات يتم اتخاذها بشأن تحديد الأولويات

2. المعقولية

يتم تعريف هذا المبدأ على أنه ضمان أن تكون القرارات عقلانية وعادلة وعملية ومرتكزة على العمليات المناسبة والأدلة المتاحة والمبررات الواضحة.

عند التفكير في مدى معقولية القرار، يجب على أولئك الذين يتخذون القرارات:

- ☐ التأكد من أن القرار المتخذ عملي مع فرصة معقولة للعمل

- ☐ أستناد القرارات إلى الأدلة والمعلومات المتوفرة في ذلك الوقت، مع إدراك المخاطر والفوائد المعروفة التي قد تتم تجربتها
- ☐ ان توضع في الاعتبار خيارات وطرق تفكير بديلة، مع إدراك الآراء المتنوعة من الثقافات والمجتمعات
- ☐ استخدام عملية صنع قرار واضحة وعادلة ومناسبة للوقت والسياق الذي يجب اتخاذ قرار فيه ويسمح بالنظر إلى المساهمات بجدية

يجب النظر إلى هذا المبدأ جنبًا إلى جنب مع الأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة المتعلقة بالمساواة. على الرغم من أن الموارد قد تتعرض لضغوط كبيرة، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن الأشخاص ذوي الاحتياجات المماثلة يجب أن تتاح لهم نفس الفرصة لتلبية تلك الاحتياجات.

3. التقليل من الضرر

يُعرَّف هذا المبدأ بأنه السعي لتقليل مقدار الضرر الجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قد يتسبب فيه تفشي المرض للأفراد والمجتمعات. وهذا بدوره ينطوي على ضمان تعامل المنظمات الفردية والمجتمع ككل معها والتعافي منها بأفضل قدراتها.

من المهم أن يسعى المسؤولون إلى:

- ☐ الاعتراف ونقل بأن كل شخص لديه دور يلعبه في تقليل انتشار المرض - على سبيل المثال، من خلال ممارسة غسل اليدين جيدًا أو التباعد الاجتماعي
- ☐ التقليل من خطر حدوث مضاعفات في حالة مرض شخص ما
- ☐ توفير تحديثات منتظمة ودقيقة داخل المجتمعات والمنظمات
- ☐ مشاركة التعلم من التجارب المحلية والوطنية والعالمية حول أفضل طريقة لعلاج تفشي المرض والاستجابة له مع تطور فهم COVID-19
- ☐ تمكين العاملين في مجال الرعاية والمتطوعين من اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم الأشخاص المستضعفين

4. الشمولية

يتم تعريف هذا المبدأ على أنه ضمان منح الناس فرصة عادلة لفهم المواقف، وإدراجهم في القرارات التي تؤثر عليهم، وعرض وجهات نظرهم والتحدي. في المقابل، يجب أن تهدف القرارات والإجراءات إلى تقليل عدم المساواة قدر الإمكان.

لضمان الشمولية إلى أقصى حد ممكن، يجب على من يتخذون القرارات:

- ☐ إشراك الناس في جوانب التخطيط التي تؤثر عليهم، ورعايتهم وعلاجهم، ومجتمعاتهم

- ☐ إشراك الأسر ومقدمي الرعاية في جوانب التخطيط التي تؤثر عليهم وعلى الفرد الذي يعتنون به
- ☐ التأكد من عدم استبعاد أي شخص أو مجموعة معينة من المشاركة
- ☐ ان يوضع في الاعتبار أية تأثيرات غير متناسبة لقرار ما على أشخاص أو مجموعات معينة
- ☐ توفير الاتصالات المناسبة لجميع المعنيين، باستخدام مجموعة من طرق وأشكال الاتصال اللازمة للوصول إلى مختلف الأشخاص والمجتمعات
- ☐ التحلى بالشفافية وأن يكون هناك مبرر واضح عندما تقرر معاملة شخص أو مجموعة بطريقة مختلفة عن الآخرين، وهذا يوضح سبب العدل في القيام بذلك

عند الاقتضاء، ينبغي النظر إلى ما ورد أعلاه جنبًا إلى جنب مع الأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة بالمساواة والتي ستوجه عملية صنع القرار الشامل من خلال ضمان تقليل الحواجز المحددة أمام استخدام الخدمة إلى الحد الأدنى بالنسبة لأولئك الذين قد يكونون أو يصبحون محرومين مع تطور تفشي المرض.

5. المساءلة

يُعرَّف هذا المبدأ على أنه مساءلة للناس، وأنفسنا، عن كيفية اتخاذ القرارات وأيها. وهذا بدوره يتطلب التحلي بالشفافية بشأن سبب اتخاذ القرارات ومن المسؤول عن صنعها والتواصل معها.

يجب أن يخضع المسؤولون للمساءلة عن قراراتهم وأفعالهم من خلال:

- ☐ العمل على تحقيق النتائج التي تتطلبها مسؤولياتهم وواجباتهم تجاه الأفراد وأسرهم والقائمين على رعايتهم وموظفيهم وتقديم النتائج المطلوبة
- ☐ التقيد بالإرشادات الرسمية والواجبات القانونية واللوائح المهنية في ذلك الوقت
- ☐ التحلي بالشفافية بشأن كيفية اتخاذ القرارات وما هي القرارات التي يجب اتخاذها وعلى أي أساس
- ☐ الاستعداد لتبرير القرارات التي يتم اتخاذها ولماذا، وضمان الاحتفاظ بالسجلات المناسبة
- ☐ دعم الآخرين لتحمل المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم

داخل المنظمات، سوف يستلزم ذلك أيضًا:

- ☐ الاستمرار في أداء الأدوار والمسؤوليات المهنية ما لم يكن من المعقول عدم القيام بذلك
- ☐ توفير بيئة يمكن للموظفين العمل فيها بأمان وفعالية وتعاون، مما يحمي صحتهم ورفاههم مع تطور تفشي المرض.
- ☐ توفير التوجيه والدعم المناسبين للموظفين الذين قد يُطلب منهم العمل خارج مجال خبرتهم العادي أو غير قادرين على القيام ببعض أنشطتهم اليومية

☐ وجود عمليات متفق عليها محليًا للتعامل مع التحديات الأخلاقية أثناء وبعد تفشي المرض

6. المرونة

يتم تعريف هذا المبدأ على أنه سريع الاستجابة وقادر ومستعد للتكيف عند مواجهة ظروف متغيرة أو جديدة. من الأهمية بمكان أن يتم تطبيق هذا المبدأ على القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية والقطاع الأوسع، لتسهيل العمل الذكي والتعاوني.

لضمان المرونة، ينبغي على من يتخذون القرارات أن يكونوا مستعدين لما يلي:

☐ الاستجابة والتكيف مع التغييرات عند حدوثها - على سبيل المثال، في حالة ظهور معلومات جديدة أو تغيير مستويات الطلب

☐ التأكد من أن الخطط والسياسات فيها مجال للمرونة والابتكار عند الضرورة

☐ توفير أكبر قدر ممكن من الفرص للناس للطعن في القرارات التي تؤثر عليهم في الوقت المتاح

☐ التأكد من أن القوى العاملة في مجال الصحة والرعاية مدعومة للعمل بشكل تعاوني عبر التخصصات والمنظمات، بأكبر قدر ممكن من الليونة والمرونة

☐ مراجعة الممارسات التنظيمية والنهج المعيارية والترتيبات التعاقدية التي قد تعيق هذا الطموح

7. التناسب

يتم تعريف هذا المبدأ على أنه تقديم الدعم الذي يتناسب مع احتياجات وقدرات الأفراد والمجتمعات والموظفين، والفوائد والمخاطر التي يتم تحديدها من خلال عمليات صنع القرار.

عند النظر في التناسب، ينبغي على المسؤولين:

☐ مساعدة الناس مع احتياجات الرعاية والدعم إلى أقصى حد ممكن

☐ التصرف وفقًا للمسؤوليات القانونية أو الخاصة، مع ملاحظة أية واجبات يمكن تعديلها مع تطور تفشي المرض

☐ تقديم الدعم لأولئك الذين لديهم مسؤوليات إضافية أو جديدة لرعاية الآخرين

☐ تقديم الدعم لأولئك الذين يُطلب منهم تحمل مخاطر متزايدة أو مواجهة أعباء متزايدة ، مع محاولة تقليلها قدر الإمكان

☐ تقديم الدعم المناسب والاتصالات للموظفين الذين قد يواجهون ضغوطًا غير متوقعة أو جديدة

8. المجتمع

يُعرَّف هذا المبدأ على أنه التزام بالتغلب على تفشي المرض معًا من خلال دعم بعضنا البعض وتقوية مجتمعاتنا بأفضل ما في وسعنا.

سيكون لكل شخص معني دور يلعبه في الاستجابة لتفشي المرض وسيتأثر بطريقة أو بأخرى، وبالتالي ينبغي:

- ☐ العمل مع بعضهم البعض ودعمهم للتخطيط للفاشية والاستجابة لها والتعامل معها
- ☐ دعم شبكاتنا ومجتمعاتنا لتعزيز استجابتها وتلبية الاحتياجات التي تنشأ - على سبيل المثال، من خلال مساعدة الجيران والأصدقاء والعائلة ورعايتهم
- ☐ أن يكون واعيا لسلوكه وقراراته وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على الآخرين
- ☐ مشاركة التعلم من التجارب الخاصة التي قد تساعد الآخرين

© Crown copyright 2020

تم النشر إلى GOV.UK بتنسيق pdf فقط.

[مكتب كبير الأخصائيين الاجتماعيين Office of the Chief Social Worker]

www.gov.uk/dhsc

هذا المنشور مرخص بموجب شروط الترخيص الحكومي المفتوح v3.0 باستثناء ما ينص على خلاف ذلك. لعرض هذا الترخيص، قم بزيارة nationalarchives.gov.uk/doc/open-g Government-licence/version/3

حيثما نحدد أية معلومات متعلقة بحقوق الطبع والنشر الخاصة بالغير، فستحتاج حينئذٍ إلى الحصول على إذن من مالكي حقوق الطبع والنشر المعنيين.

OGL